

تقرير مجلس الإدارة لعام 2013م

يسر مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري أن يقدم لكم تقريره السنوي عن أدائه وإنجازاته وقوائمه المالية للعام 2013م. كما يشمل هذا التقرير أنشطة البنك وشركاته التابعة وهي شركة الأهلي المالية، بنك تركي فاينانس كاتيليم بنكاسي، والشركة العقارية المطورة للتملك والإدارة المحدودة ضمن الفقرة 17، بالإضافة لمعلومات أخرى.

1- أنشطة البنك الرئيسية:

تتوزع أنشطة البنك الرئيسية على خمسة قطاعات تشغيلية، وهي مصرفية الأفراد ومصرفية الشركات والخزينة وسوق المال والمصرفية الدولية:

مصرفية الأفراد: والتي تتضمن التمويل الشخصي والحسابات الجارية بالإضافة إلى منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بإشراف هيئة شرعية مستقلة.

مصرفية الشركات: والتي تقدم خدمات مصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بما في ذلك كافة المنتجات الائتمانية التقليدية، ومنتجات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الخزينة: والتي تقدم كامل منتجات الخزينة والخدمات بما في ذلك سوق المال وصرف العملات الأجنبية إلى عملاء المجموعة، إضافة إلى القيام بالاستثمارات ونشاطات المتاجرة محلياً وخارجياً وإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان المتعلقة بالاستثمارات.

سوق المال: والتي تقدم خدمات إدارة الثروات وإدارة الأصول والاستثمار المصرفي وخدمات وساطة الأسهم المحلية والإقليمية والعالمية. المصرفية الدولية: والتي تتضمن خدمات مصرفية مقدمة خارج المملكة العربية السعودية من خلال شركات تابعة في الخارج وفروع ومكاتب تمثيل خارجية.

2- أهم الإنجازات:

على ضوء المتغيرات الإيجابية التي ميّزت أداء الاقتصاد الوطني خلال 2013م، أطلق البنك منظومة من المبادرات الرئيسية التي كان لها أثرها الكبير في تحقيق النتائج المتميزة التي حققها البنك هذا العام الذي يمكننا اعتباره عام نمو شامل لأعمالنا، وتوحيد الأنشطة المتشابهة، وتعزيز البنية التقنية، والتطوير. ومن أبرز المتغيرات التي شهدتها البنك في عام 2013م هو استقطاب أحد الكفاءات المصرفية الوطنية المعروفة في الأوساط البنكية لقيادة الإدارة العليا بعد أن أقر مجلس الإدارة تعيين الأستاذ سعيد بن محمد الغامدي رئيساً تنفيذياً للبنك اعتباراً من 2013/3/1م.

أيضاً قام البنك خلال عام 2013م بإعادة النظر في استراتيجيته وتوجهاته الرئيسية، إضافة لتنفيذ مشروع إعادة الهيكلة الإدارية والذي أثمر عن توحيد الأنشطة المتجانسة في وحدات تنظيمية مترابطة أدّت إلى زيادة كفاءة الأداء وتخفيض مصاريف التشغيل. كما نجحنا في الاستفادة من المناخ الاقتصادي الملائم لتطوير أعمالنا وتوزيع أصولنا بكفاءة، وتنويع مصادر دخلنا، وتجويد أدائنا مما أدى في المحصلة إلى زيادة العوائد والأرباح المحققة من مختلف أقسام البنك بصورة ملموسة.

3- إعادة الهيكلة:

وعلى ضوء قيامنا بتطوير أهدافنا الاستراتيجية، كان من الضروري تنفيذ مشروع إعادة الهيكلة الإدارية على نحو يمكننا من ترجمة تلك الأهداف إلى واقع ملموس، مع الحرص على أن يتلاءم هيكلنا التنظيمي الجديد مع متطلبات السوق حالياً ومستقبلاً ومع ظروف التنافسية.

ومن أبرز ملامح الهيكل الإداري الجديد هو تصنيف أقسام البنك في وحدات تنظيمية ترتبط ببعضها البعض وفق مفهوم تنظيمي متجانس، وقد تم توحيد قطاعات الأعمال الرئيسية للبنك في ثلاث مجموعات هي المجموعة المصرفية للأفراد، والمجموعة المصرفية للشركات، ومجموعة الخزينة، وبشكل يُتيح للبنك الاستفادة من الفرص الجيدة التي يوفرها النمو الاقتصادي والتطورات السوقية المتسارعة، كما تم دمج جميع أنشطة التخطيط الاستراتيجي في مجموعة جديدة تحت أسم الاستراتيجية وتطوير الأعمال.

من جانب آخر، تم تنظيم الأنشطة المتعلقة بدعم البنية التحتية لتقنية المعلومات والعمليات في مجموعة واحدة هي الخدمات المشتركة. ومن أجل زيادة كفاءة المهام الخاصة بإدارة أصول البنك، وكفاية رأسماله، وتعزيز الرقابة على مختلف أعماله وأنظمتها الائتمانية والتشغيلية فقد تم جمع هذه المهام في قسم واحد هو مجموعة المخاطر. في حين قمنا بتوحيد كافة المهام ذات الطابع الرقابي المالي والمحاسبي تحت مظلة المجموعة المالية. وفي إطار تأكيد نهجنا بتطوير رأس المال البشري فقد تم دعم إدارة الموارد البشرية بكفاءات وطنية متميزة ومنحها الصلاحيات اللازمة لتفعيل دورها وتطوير موقعها على الهيكل التنظيمي بتحويلها من إدارة إلى مجموعة تحمل نفس الاسم.

4- النتائج المالية:

لقد كان عام 2013م إيجابياً على نشاطات الأعمال في المملكة بشكل عام وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي الذي تنعم به بلادنا والذي كان بمثابة الحافز الأبرز لتحسُّن أداء مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وكان من أبرز مؤشرات هو تسجيل الناتج الإجمالي المحلي نمواً جيداً بنسبة 3.8% مدعوماً من القطاع غير النفطي الذي حقق معدل نمو سنوي بواقع 5.05%، أيضاً تميَّز الناتج الإجمالي المحلي للقطاع الخاص بأداء جيد مستمداً قوة الدفع من استمرار نمو الأنشطة الرئيسية في قطاعات التجارة والإنشاءات والنقل والصناعة ما انعكس على تسجيله نمواً بنسبة 5.5% بنهاية عام 2013م.

كما أدت منظومة السياسات والتوجهات الحكومية الحصيفة والعديد من القرارات والأنظمة التي صدرت خلال عام 2013م الرامية للتسريع بوتيرة الإصلاح الاقتصادي إلى إضفاء المزيد من الانضباط على سوق العمل كقرار تصحيح أوضاع العمالة المخالفة وتعديل أيام الإجازة الأسبوعية، وساند ذلك اعتماد الحكومة للكثير من المشروعات التنموية الجديدة، وخلق المزيد من الوظائف، وإحلال أعداد كبيرة من الكفاءات الوطنية مكان العمالة الوافدة مع ما استتبع ذلك من توليد فرص أعمال جديدة وجيدة للمصارف في كافة مجالات الصناعة البنكية زادت من أحجام وعائدات وأرباح محافظ الإقراض الشخصي والمؤسسي، والتمويل العقاري، ومنتجات الخزينة، وخدمات الاستثمار، وبطاقات الائتمان.

حقق البنك أرباحاً صافية لمساهميته عن عام 2013م بلغت 7,852 مليون ريال وهي تمثل زيادة نسبتها 21.7% بالمقارنة مع عام 2012م وبذلك تكون الأرباح الصافية المحققة هذا العام هي الأعلى في تاريخ البنك على الإطلاق كما تعتبر مؤشراً قوياً للدلالة على زيادة قدرة البنك على التوظيف الأكفأ لأصوله، وتميُّزه في تنوع مصادر دخله، وكفاءته في تبني أهداف استراتيجية موضوعية مع دعمها بالمبادرات الكفيلة بتحقيقها على أكمل وجه وبما يحقق تطلعات المساهمين واحتياجات العملاء والموظفين، مع الحفاظ على موقعه الريادي في التطوير والابتكار وإدارة المخاطر.

واستمر البنك خلال عام 2013م في تنمية أعماله الأساسية حيث زادت ودائع العملاء بنسبة 9.9% لتصل إلى 300,602 مليون ريال، كما توسّعت عمليات الإقراض ليصل صافي القروض والسلف إلى 187,687 مليون ريال بزيادة قدرها 14.8% مما ساهم في زيادة صافي الدخل من العمولات الخاصة بنسبة 11.7% على الرغم من بقاء أسعار الفائدة عند معدلاتها المنخفضة، وسجل الدخل المتحقق من رسوم الخدمات المصرفية نمواً بنسبة 2% نتيجة للنمو في مختلف قطاعات أعمال البنك الرئيسية، في حين ارتفع الدخل المتحقق من صرف العملات الأجنبية بنسبة 25.6%.

وتراجعت مصاريف التشغيل بنسبة 0.4%، كما بلغت المكاسب المتحققة من بيع الاستثمارات 646 مليون ريال مقارنة بمبلغ 602 مليون ريال خلال عام 2012م، في حين زادت كفاءة البنك في إدارة المخاطر الائتمانية مما انعكس بشكل إيجابي على مقدار المخصصات التي تم تجنبها لتتخف خلال عام 2013م إلى 795 مليون ريال بتراجع نسبته 44.6%.

وفيما يلي ملخص لنتائج البنك الأهلي المالية خلال السنوات الخمس الماضية:

مليون ريال					
2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	
257,452	282,372	301,198	345,260	377,280	إجمالي الموجودات
202,583	229,160	239,458	273,530	300,602	ودائع العملاء
112,158	125,597	135,289	163,461	187,687	قروض وسلف بالصافي
97,455	108,065	120,489	116,428	125,294	استثمارات بالصافي
29,271	31,272	34,165	37,704	40,934	إجمالي حقوق المساهمين العائدة لمساهمي البنك
11,479	11,667	12,138	13,509	14,863	إجمالي دخل العمليات
7,099	6,633	5,805	6,661	6,637	إجمالي مصاريف العمليات
4,040	4,724	6,012	6,453	7,852	صافي دخل السنة العائد لمساهمي البنك

وفيما يلي ملخص لنتائج المالية للقطاعات التشغيلية للبنك الأهلي خلال عامي 2013م و2012م:

المجموع		المصرفية الدولية		سوق المال		الخزينة		مصرفية الشركات		مصرفية الأفراد		مليون ريال
2012م	2013م	2012م	2013م	2012م	2013م	2012م	2013م	2012م	2013م	2012م	2013م	
13510	14864	2101	2168	769	605	3232	3388	2316	3392	5092	5311	إجمالي الدخل
6661	6637	1514	1565	416	403	285	364	1467	802	2979	3503	إجمالي المصاريف
6613	7989	423	396	341	111	2898	3033	813	2595	2138	1854	صافي الدخل
345,260	377,280	41,813	46,938	1,203	1,218	150,529	151,186	89,856	102,655	61,859	75,283	إجمالي الموجودات
305,856	334,744	29,476	36,944	252	262	20,439	17,382	119,012	132,619	136,677	147,537	إجمالي المطلوبات

5- التحليل الجغرافي للإيرادات:

تتحقق إيرادات البنك من نشاطاته داخل وخارج المملكة حسب التصنيف الجغرافي التالي:

(مليون ريال)

المجموع	الجمهورية التركية	الجمهورية اللبنانية	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	2013م
14,863	2,123	16	34	618	12,072	

6- توزيع الأرباح:

طبقاً للنظام الأساسي للبنك فإن سياسة توزيع أرباح البنك تتوافق مع أحكام نظام مراقبة البنوك وتوجهات مؤسسة النقد العربي السعودي. يتم توزيع صافي الأرباح السنوية للبنك كالتالي:

- تم احتساب وتخصيص المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المستحقة على المساهمين ويقوم البنك بدفع تلك المبالغ بعد اقتطاعها من صافي الأرباح الموزعة.
- يقتطع البنك نسبة 25% من الأرباح الصافية وترحل لتدعيم الاحتياطي النظامي إلى أن يصبح ذلك الاحتياطي معادلاً ومساوياً على الأقل لقيمة رأس المال المدفوع.
- بناءً على توصيات مجلس الإدارة وإقرار الجمعية العامة العادية يتم توزيع الأرباح على مساهمي البنك بحسب عدد الأسهم التي يمتلكونها.
- يتم ترحيل صافي الأرباح غير الموزعة كأرباح مبقاة أو يستخدم لتكوين احتياطي إضافي وذلك بناءً على اقتراح مجلس الإدارة أو في أي غرض آخر تقرره الجمعية العامة.

وقد أوصى مجلس الإدارة بأن تكون توزيعات الأرباح عن عام 2013م بواقع 1.9 ريال للسهم الواحد، وقد قام البنك بتوزيع أرباح على المساهمين عن النصف الأول من عام 2013م بواقع 0.8 ريال للسهم الواحد. أما الجزء المتبقي من الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني من عام 2013م هو 1.1 ريال للسهم الواحد، فسيتم توزيعه بعد إقراره من الجمعية العامة، ليبليغ بذلك إجمالي مبلغ التوزيعات عن كامل العام 2,842 مليون ريال.

7- توزيع الدخل:

2013م	مليون ريال
صافي دخل السنة	7,852
المحول إلى - احتياطي نظامي	(1,479)
الزكاة	(890)
توزيعات أرباح مرحلية	(1,197)
توزيعات أرباح نهائية مقترحة	(1,646)
تعديلات في حقوق الأقلية والشركات التابعة	7
المحول إلى أرباح مبقاة	2,647

8- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

بلغ إجمالي المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له لهذا العام 11.5 مليون ريال (2012م: 11.8 مليون ريال). كما بلغ إجمالي بدلات الحضور لأعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له 639 ألف ريال (2012م: 708 ألف ريال). وبلغت بدلات ونفقات السفر 154 ألف ريال (2012م: 164 ألف ريال).

9- القروض وسندات الدين المصدرة:

في سياق الممارسات الاعتيادية للأعمال، يقوم البنك بتبادل اقتراض وإقراض الأموال مع البنوك ومؤسسة النقد العربي السعودي، وذلك حسب معدل العمولة المتعارف عليه في السوق ويتم إثباتها على نحو ملائم في القوائم المالية الموحدة للبنك، ولم تطرأ أي تغيرات خلال هذا العام، كما لم تصدر المجموعة أي أسهم أو أدوات دين، فيما عدا صكوكاً غير قابلة للاستبدال لأسهم بعمولة ثابتة لمدة خمس سنوات بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي (1,875 مليون ريال) أصدرها بنك تركي فاينانس كاتيليم بنكاسي في مايو 2013م وهذه الصكوك مدرجة في الأسواق الأيرلندية للأوراق المالية وتحمل معدل عائد ثابت يبلغ 3.95% يدفع كل ستة أشهر.

10- العقود الهامة:

لم يبرم البنك خلال هذا العام أية عقود هامة يوجد فيها مصالح جوهرية لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للرئيس التنفيذي أو المدير المالي أو أي شخص ذي علاقة بأي منهم.

11- التنازل عن المصالح:

لا يوجد لدى البنك أية معلومات عن أية ترتيبات أو اتفاقات بشأن تنازل أي من مساهمي البنك عن أية حقوق لهم في الأرباح أو تنازل أي من كبار التنفيذيين عن أية رواتب أو مكافآت أو تعويضات.

12- المدفوعات النظامية المستحقة:

بلغت الزكاة المستحقة على المساهمين 890 مليون ريال، وبلغت الاشتراكات الخاصة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال عام 2013م مبلغ 102 مليون ريال.

13- مزايا الموظفين:

بذل البنك الأهلي جهوداً حثيثة خلال العام للبحث عن واستقطاب أفضل الخبرات السعودية والاحتفاظ بها. وقد شارك البنك في العديد من المعارض والمناسبات المختصة بالمهنة والتوظيف التي نظمتها مؤسسات تعليمية مرموقة سواء داخل المملكة أو خارجها، ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة العودة في البنك إلى 93.6% ويدفع البنك مزايا وتعويضات الموظفين طبقاً لنظام العمل والعمال في المملكة العربية السعودية وبحسب متطلبات المدفوعات النظامية المستحقة في الفروع الأجنبية والشركات التابعة، وقد بلغ إجمالي احتياطي تعويضات نهاية الخدمة في تاريخ 31 ديسمبر 2013م مبلغ 936 مليون ريال.

14- العقوبات والجزاءات النظامية:

لم يتعرض البنك لأية جزاءات أو غرامات ذات أهمية تذكر خلال العام المالي 2013م، غير أنه تم فرض ما مجموعه 3.8 مليون ريال كغرامات تشغيلية تمت معالجتها في حينه.

15- مراجعو الحسابات:

أقرت الجمعية العمومية للمساهمين في اجتماعها السنوي الذي عقد في 2013/3/31م تعيين السادة / كي بي ام جي _ الفوزان والسدحان وإرنست ويونغ كمراجعين حسابات للبنك عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2013م وستنظر الجمعية في اجتماعها القادم في إعادة تعيين مراجعي الحسابات الحاليين، أو استبدالهم بمراجعين آخرين، وتحديد أتعابهم لقاء مراجعة حسابات البنك عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2014م.

16- المعايير المحاسبية المعتمدة:

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012م باستثناء تطبيق المعايير الجديدة والتعديلات الأخرى، والتي كان لها أثر مالي محدود على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

17- الخطط الرئيسية والمستقبلية:

انطلاقاً من رؤية البنك بأن يكون مجموعة الخدمات المالية الرائدة، قام البنك في عام 2013م بإعادة النظر في استراتيجيته حيث تمت صياغتها على نحو يُلبّي تطلعات المساهمين والعملاء والموظفين، ويستجيب لمتطلبات المرحلة الحالية التي يمر بها اقتصادنا الوطني. وعلى ضوء ذلك قمنا بإعادة تعريف أهدافنا وصولاً لإقرار خمسة أهداف استراتيجية تمثلت في أن نكون البنك الأول في الدخل، والبنك الأول في الأرباح، والبنك الأفضل في الخدمات الإلكترونية، والبنك الأفضل في خدمة العملاء، والخيار الأول للموظفين؛ واضعين نصب أعيننا على الدوام رؤيتنا بأن نكون مجموعة الخدمات المالية الرائدة إقليمياً.

ومن أجل ضمان تحقيق تلك الأهداف، أطلق البنك العديد من المبادرات كان منها بناء بنية تحتية تشغيلية تتميز بالقوة والكفاءة، وتحسين بيئة العمل، ورفع كفاءة الموظفين، واستقطاب أفضل المواهب هذا إلى جانب زيادة منافذ الخدمة بكافة أنواعها، وزيادة كفاءة التشغيل عبر تخفيض المصاريف غير الضرورية، مع تعزيز وصول منتجاتنا وخدماتنا إلى كافة شرائح العملاء وتحسين نماذجنا البيعية والخدمية.

وأوصى مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 29 يناير 2014م (الموافق 28 ربيع الأول 1435هـ) بزيادة رأس المال المدفوع للبنك من 15 مليار ريال سعودي إلى 20 مليار ريال سعودي وذلك عن طريق رسملة 5 مليار ريال من الأرباح المبقاة وإصدار 33.3% أسهم منحة (سهم لكل ثلاثة أسهم قائمة كما في 31 ديسمبر 2013م). هذه التوصية تخضع لموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، وزارة التجارة و مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية.

مجموعة مصرفية الأفراد:

نجحت مصرفية الأفراد في عام 2013م في استثمار الفرص المواتية وتم تحقيق تقدم ملموس في زيادة منافذ الخدمة من خلال توسيع شبكة فروع البنك ونشر المزيد من أجهزة الصرف الآلي، حيث تم افتتاح 17 فرعاً جديداً ليرتفع عدد فروع البنك إلى 329 فرع، (متضمنة 17 مركز خدمات خاصة وأفراد و التمويل التاجيري) كما أُضيف 292 جهاز صرف آلي جديد ليبلغ عدد أجهزة الصرف 2,252 جهازاً.

وقد انعكست التطورات السابقة إيجابياً على زيادة قاعدة عملاء البنك لتتجاوز 3.5 مليون عميل في حين بلغ عدد العمليات البنكية المنفّذة لخدمتهم 151.7 مليون عملية منها 91.7% تم تنفيذها عبر قنوات الخدمات الإلكترونية، وانطلاقاً من حرص البنك على توسيع نطاق خدماته لجميع الشرائح المستهدفة، قام بزيادة عدد مراكز الحوالات السريعة "كويك باي" لتبلغ 57 مركزاً.

وعلى صعيد تمويل الأفراد فقد استطاع البنك أن يسجل ارتفاعاً في محفظة التمويل الشخصي بنسبة 16.4%، في حين سجلت محفظة التمويل العقاري نمواً بنسبة بلغت 87.4% ويرجع ذلك إلى النشاط المتميز للبنك في تسويق منتج التمويل العقاري، وكان لبطاقات البنك الائتمانية نصيبها من النمو الذي حققه البنك، حيث ارتفعت البطاقات بنسبة 22.2%، كما نمت محفظة تأجير السيارات مع الوعد بالتمليك بنسبة 39%.

وكان للخدمات الإلكترونية نصيبها من النمو، حيث تم خلال العام 2013م إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد www.aqar.alahli.com والذي يعتبر بوابة معلوماتية وخدمية إضافية قمنا بتوفيرها لعملاء البنك هذا إلى جانب افتتاحنا حساباً على موقع التواصل الاجتماعي الأشهر عالمياً "تويتر" حيث حظي الحساب بمتابعة أكثر من 100 ألف متابع يستطيعون من خلاله البقاء على اتصال مع البنك على مدار الساعة والاطلاع على أحدث منتجاتنا وخدماتنا.

مجموعة مصرفية الشركات:

استمراراً للأداء المتميز والنشاط السوقي الملحوظ اللذين حققهما البنك عام 2013م في كافة قطاعات الأعمال، فقد كان لمجموعة مصرفية الشركات أيضاً نصيبها الكبير من النمو الملحوظ في كافة مجالات أعمالها الأمر الذي انعكس بشكل واضح وإيجابي على نتائج البنك المالية وذلك بعد أن نجحنا في زيادة الإيرادات والدخل المتحقق من أعمال المجموعة، وشمولية برامجها لكافة شرائح مؤسسات الأعمال التي تقوم بخدمتها.

وقد تم تنفيذ استراتيجية قوية استهدفت زيادة العوائد والربحية، وارتكزت على محاور عديدة كان من أبرزها تحسين الخدمات، وتطوير الضوابط الرقابية، والتميز في خدمة العملاء الحاليين، واستقطاب عملاء جدد يتم اختيارهم بعناية، والسرعة في اتخاذ القرارات.

أيضاً قمنا بزيادة استثمارنا في البرامج التقنية لمصرفية الشركات مثل برنامج B2B وخدماتي E-Corp و E-Trade وذلك إيماناً منا بأن تميز خدماتنا وتطور برامجنا هما ما يصنع الفارق ويُرجح كفتنا أمام المنافسين.

ونجح البنك خلال العام 2013م في توسيع قاعدة أعماله في قطاع تمويل الشركات بعقد اتفاقيات مشاركة لتمويل العديد من المشاريع الكبرى بلغت إجمالي قيمتها 24 مليار دولار أمريكي، وكان من أبرزها المشاركة في أكبر مشروع للبتروكيماويات بقيمة إجمالية قدرها 19 مليار دولار أمريكي لصالح شركة صدارة، هذا بالإضافة إلى عدد من المشاريع الأخرى تشمل أرامكو، وكيميا، وسامرف، وبترو رايف 2.

هذا إلى جانب تقديم خدمات البنك للمؤسسات المالية وتشمل البنوك المراسلة وبعض الشركات الكبرى والتي تربطها مصالح عمل داخل السعودية مثل شركات الزيوت، وشركات الانشاءات والمقاولات والتي تقوم بتنفيذ المشاريع العملاقة في المملكة وذلك بالتركيز على الجهود التسويقية لتعزيز وتنمية الحصة السوقية للبنك مع هذه البنوك والشركات، بالإضافة إلى سعينا الدائم لخدمة عملائنا

في الخارج وتلبية احتياجاتهم المصرفية من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للبنك بافتتاح مكتبتنا التمثيلية الجديد في شنغهاي بالصين ليضيف رافداً جديداً لتواجدنا في أهم الأسواق العالمية ومن أكثرها نمواً واستقراراً.

أما على صعيد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد نجحنا في تحقيق هدفنا بأن نكون البنك الوطني الأول في خدمة هذه الشريحة، وقد تحقق ذلك نتيجة لقيامنا بتقديم المزيد من الجهد والدعم عبر تصميم وطرح برامج تمويلية متخصصة تلبى متطلبات عملاء البنك لهذه الشريحة، كما أطلقنا منتج التيسير التجاري بضمان عقاري.

من جانب آخر، فقد قمنا عبر برنامج "كفالة" الحكومي لضمان القروض برفع حصتنا السوقية إلى 40% بزيادة عدد الكفالات التي أصدرها البنك عبر البرنامج وبالتعاون مع صندوق التنمية الصناعية السعودي في عام 2013م.

مجموعة الخزينة:

تميّز عام 2013م بالكثير من التحديات في العديد من الأسواق المالية الدولية إلا أن مجموعة الخزينة نجحت في توظيف تلك المتغيرات والاستفادة منها، مما مكّنها من تحقيق إيرادات وأرباح هي الأعلى في تاريخ الخزينة بالبنك الأهلي.

وقد كان التحدي الأبرز للبنك في مجال الخزينة خلال عام 2013م هو الحفاظ على محفظة استثمارية عالية الجودة مع تعزيز توزيع الأصول، وتطوير معدلات السيولة، وزيادة نسب الأرباح، ولقد تحقق ذلك بدون أن يؤثر على الكفاءة المالية أو على قدرتنا في ابتكار وتنويع واعتماد منتجات جديدة في ظل بيئة اقتصادية ومالية مضطربة ومتغيرة في بعض الأسواق الدولية الرئيسية.

وقد واصل البنك حضوره القوي في مجال ابتكار وطرح منتجات الخزينة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تعتبر أحد مزاياها النسبية التي تميّزنا عن منافسينا الرئيسيين، وقد تمكنا خلال عام 2013م من إطلاق 14 منتجاً إسلامياً جديداً الأمر الذي ساعد في تعزيز حصة البنك الأهلي في مجال خدمات الخزينة الإسلامية.

الشركات التابعة:

فيما يلي تفاصيل الشركات التابعة للمجموعة:

(أ) شركة الأهلي المالية:

أسس البنك شركة مالية تحت مسمى شركة الأهلي المالية، وهي شركة مساهمة سعودية وذلك في شهر إبريل عام 2007م برأس مال 1,000 مليون ريال بموجب تصريح هيئة سوق المال رقم 2-83-2005 بتاريخ 21 جمادى الأولى 1426هـ (28 يونيو 2005م) ومسجلة في المملكة العربية السعودية. يمتلك البنك 90.71% (2012م: 90.71%) حصة مباشرة في شركة الأهلي المالية، كما يمتلك حصة غير مباشرة 2.79% (2012م: 1.76%) وهذا التملك غير المباشر عن طريق وصاية وسيطه لمنحه لموظفي الشركة التابعة مستقبلاً.

ومن خلال شركة الأهلي المالية، يمتلك البنك ملكية فعلية 65.46% (2012م: 71.36%) في شركة إيست قيت كابيتال هولدينغ التي هي إحدى شركات محافظ حقوق الملكية الخاصة في الشرق الأوسط. واستحوذت شركة الأهلي المالية على ملكية مباشرة 70%.

وأيضاً من خلال شركة الأهلي المالية، يمتلك البنك ملكية فعلية 93.5% (2012م: 92.67%) في شركة مظلة لإدارة الاستثمار، والتي تأسست بواسطة شركة الأهلي المالية في أيرلندا. شركة الأهلي المالية - شركة مظلة لإدارة الاستثمار هي شركة لجمع الاستثمارات في الأوراق المالية القابلة للتحويل بموجب أحكام المجتمع الأوروبي (تعهدات للاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل) من تنظيم 2011م.

واصل البنك في عام 2013م جهوده الرامية لتوفير المشورة في مجال إدارة الثروات ومساعدة كبار عملائه من المستثمرين في الأسواق المالية وصناديق الأسهم الدولية على تنوع وتنمية محافظهم الاستثمارية عبر شركة الأهلي المالية، الذراع الاستثمارية للبنك، والشركة الرائدة في إدارة الثروات، وأول شركة سعودية في مجال إدارة الأصول تُطلق صناديق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على منصات دولية الأمر الذي عزز فرص دخول المزيد من المستثمرين الدوليين إلى السوق السعودية.

ونجحت الأهلي المالية في الحفاظ على موقعها الريادي في مجال إدارة الاستثمارات بإدارتها لما نسبته 30% من إجمالي الأصول المستثمرة في المملكة وذلك رغم التقلبات التي شهدتها الأسواق الدولية، في حين اعتمد عدد متزايد من العملاء على أنظمة البنك للوساطة المالية المتطورة لتنفيذ الصفقات الخاصة بهم وقد أسهمت النتائج المتميزة التي حققتها الأهلي المالية في فوزها بعدة جوائز دولية من جهات مرموقة كان منها جائزة أفضل مدير ثروات في المملكة المقدمة من "بانكرز ميدل إيست"، وجائزة أفضل مدير ثروات في الشرق الأوسط المقدمة من "غلوبال إنفسترز".

وأطلقت الشركة خلال عام 2013م عدد من المنتجات الاستثمارية المتميزة مثل صندوق الأهلي العالمي للنمو والدخل، وصندوق الأهلي للموارد الطبيعية. كما أصدرت الأهلي المالية طرحاً خاصاً لصناديق عقارية منها صندوق الأهلي الخيال للتطوير السكني، وصندوق الأهلي للتطوير العقاري السكني بمبالغ تفوق 450 مليون ريال.

وعززت الأهلي المالية دورها الفعّال في إصدار الصكوك في المملكة العربية السعودية ومنها ترتيب إصدار صكوك الهيئة العامة للطيران المدني بقيمة 15.2 مليار ريال كمدير مشارك رئيسي، إضافة لترتيب إصدار صكوك شركة المراعي بقيمة 1.3 مليار ريال كمدير رئيسي. وقامت الشركة أيضاً بترتيب إصدار خاص لشركة تطوير العقارية بقيمة 2.7 مليار ريال، في حين طورت الشركة خدمة التحليل الفني والتحليل الأساسي المجاني لجميع عملاء الأهلي تداول.

(ب) بنك تركي فاينانس كاتيليم بنكاسي:

يملك البنك 66.27% (2012م: 65.61%) في بنك تركي فاينانس كاتيليم بنكاسي (البنك التركي). يعمل البنك التركي كبنك مشارك عن طريق استقطاب حسابات جارية واستقطاب حسابات استثمار مشاركة في الأرباح والخسائر وإقراض هذه الأموال لعملاء الأفراد والشركات، عن طريق عقود إيجار تمويلية واستثمارات بالمشاركة. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012م، قرر المساهمين في البنك التركي زيادة رأس المال بمبلغ 975 مليون ليرة تركية الذي اعتمد فيما بعد من قبل المصرف المركزي التركي. وعلى أساسه ارتفع رأس مال البنك التركي إلى 1,775 مليون ليرة تركية. وذلك من خلال رسملة أرباح مبقاة ومساهمة نقدية. حصة البنك من المساهمة النقدية سددت بمبلغ 206 مليون ليرة تركية (431 مليون ريال).

من ناحية أخرى، نجح بنك "تركي فاينانس كاتيليم بنكاسي" البنك الرائد في قطاع بنوك المشاركة في تركيا والذي يمتلك البنك الأهلي التجاري منه حصة 66.27% في المحافظة على تحقيق مستوى أرباح جيد خلال عام 2013م رغم التحديات المالية والاقتصادية على

الصعيدين الدولي والتركي، كما ارتفعت أصول البنك بنسبة 22.8% بفضل التوسع في محفظة القروض وودائع العملاء بنسبة 18.3% و 12.5% على التوالي.

وواصل البنك انتشاره بافتتاح 30 فرعاً جديداً في العام 2013م ليصل إجمالي عدد فروعهِ إلى 250 فرعاً، وإضافة إلى ذلك، واصل البنك تعزيز شبكة قنواته البديلة التي تشمل أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع والهاتف المصرفي والمصرفية الإلكترونية، كما أطلق البنك العديد من المبادرات التي تهدف إلى تحسين جودة خدماته ومنتجاته فضلاً عن طرح مبادرات أخرى لزيادة كفاءة برامجه ونظمه التشغيلية.

(ت) الشركة العقارية المطورة للملكية والإدارة المحدودة:

أسس البنك الشركة العقارية المطورة للملكية والإدارة المحدودة في المملكة العربية السعودية كشركة ذات مسؤولية محدودة، بموجب السجل التجاري رقم 4030146558 بتاريخ 21 ذو القعدة 1424هـ (الموافق 13 يناير 2004م). يمتلك البنك 100% (2012م: 100%). وتمثل أغراض الشركة في مسك وإدارة الصكوك والأصول على سبيل الضمان نيابة عن البنك.

المجموعة الشرعية:

وانطلاقاً من التوجُّهات الاستراتيجية التي تبناها البنك خلال العام 2013م ومن بينها أن يصبح البنك الأول في خدمة العملاء، قامت المجموعة الشرعية بدور كبير لدعم وحدات البنك المختلفة بهدف تعزيز العمل المصرفي الإسلامي واعتماد الحلول والتطبيقات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من أجل تلبية احتياجات الشرائح المختلفة من عملاء البنك.

وركزت المجموعة الشرعية في عام 2013م بشكلٍ خاص على دعم قطاعات الأعمال الرئيسية؛ فعلى نطاق المجموعة المصرفية للأفراد تم تطوير منتج التمويل الشخصي بناءً على التداول في الأسهم المحلية، وكذلك تعزيز منتج التمويل العقاري السكني باستخدام الدخل المشترك، وتطوير منتج التمويل العقاري السكني بناءً على تقليل المشاركة - الإجارة.

وقدمت المجموعة الشرعية المساندة للمجموعة المصرفية للشركات لتطوير برنامج منتج التيسير التجاري، كما ساعدت المجموعة الشرعية بصورة فعالة في مراجعة المنتجات الإسلامية للخزينة، في حين عقدت المجموعة دورات توعوية حول العمل المصرفي الإسلامي لكلٍ من المسؤولين التنفيذيين، وموظفي العديد من الأنشطة المصرفية كالحالات السريعة "كويك باي" وكذلك لمنسوبي شركة الأهلي المالية.

مجموعة الموارد البشرية:

نجح البنك في إجراء تطوير ملموس على بيئة العمل الداخلية لتكون الأفضل من نوعها وذلك تحقيقاً لأحد أهدافه الاستراتيجية بأن يكون الخيار الأول للموظفين في قطاع صناعة الخدمات المالية.

ولم يكن تحقيق ذلك ممكناً دون اضطلاع مجموعة الموارد البشرية بعد دعمها وتمكينها بجهد كبير لخلق الظروف المناسبة لذلك بدءاً من مراجعة وتطوير العديد من السياسات والإجراءات، وتعزيز بيئة عملنا لتصبح أكثر عدالة وشفافية وتحفيزاً، والتأسيس لثقافة أداء جديدة قادرة على استقطاب أفضل الكفاءات الوطنية وتطويرها والحفاظ عليها وصولاً لإعطائها المزيد من التمكين.

ولتفعيل رؤية البنك الطموحة في هذا الصدد أطلقت مجموعة الموارد البشرية عدة مبادرات هامة كان من بينها إجراء تعديلات عادلة على الأجور، واعتماد مزايا إضافية للموظفين الذين هم على كشف الرواتب، فضلاً عن تحسين بعض المزايا القائمة، وربط المكافآت والتقدير بالأداء وذلك بعد إتمام تحديث سياسة الرواتب والبدلات والمكافآت والحوافز طويلة المدى.

وحرصاً على تعزيز مبادئ النزاهة والعدالة والشفافية فقد قمنا بتنفيذ تلك التعديلات مركزياً وبالاستناد إلى منهج علمي وأدوات قياس ارتكزت على محددات عديدة شملت أبحاث السوق، وأداء الموظفين، والقدرات الكامنة في كلٍ منهم، واستمراراً لتحسين بيئة العمل لموظفات البنك فقد تم منحهن بدل رعاية أطفال.

وقام البنك خلال عام 2013م بتعيين 426 موظفاً جديداً ليصل إجمالي عدد موظفينا إلى 7,119 موظفاً بدوام كامل، منهم 850 سيدة، وبذلك يكون البنك قد زاد عدد موارده البشرية بنسبة 1.5% مقارنة بعددهم في نهاية العام السابق 2012م، كما نجحنا في الحفاظ على تقدمنا الملحوظ في معدلات السعودة في البنك والتي تبلغ نسبتها الآن 93.6% لنصبح بذلك أحد أفضل المؤسسات الوطنية في استقطاب وتعيين وتطوير السعوديين.

ومن أجل ضمان توفير ما يحتاج إليه البنك مستقبلاً من الكفاءات الوطنية، قمنا بتعزيز برنامج "رؤاد الأهلي" الذي يُعنى باستقطاب قادة المستقبل من خريجي أفضل مؤسسات التعليم العالي محلياً ودولياً وفي جميع التخصصات وذلك قبل أن يتم إلحاقهم ببرامج تدريبية مدتها ثمانية أشهر ويعقبها تدريب عملي في مختلف أقسام البنك لإكسابهم المزيد من الخبرات والمعارف.

الخدمات المشتركة:

بتأسيس مجموعة الخدمات المشتركة يكون البنك قد أقدم للمرة الأولى في تاريخه على دمج جميع المهام التشغيلية الرئيسية في منظومة مركزية واحدة تضطلع بمهام خدمات تقنية المعلومات، والعمليات، والخدمات الإدارية بما فيها خدمات مباني البنك والخدمات الأمنية، هذا بالإضافة لأمن المعلومات، وتنفيذ المشاريع لجميع إدارات البنك.

ولضمان مواصلة رؤيتنا الهادفة لتطوير بنيتنا التحتية التقنية، ودعمنا المستمر لمنظومة المساندة والتشغيل، والارتقاء بالخدمات المقدمة لعملائنا، وقعنا خلال عام 2013م عقداً مع شركة TCS وهي إحدى أفضل الشركات المتخصصة في مجال تقنية المعلومات لاستبدال الأنظمة المصرفية الآلية للبنك؛ أملين أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى زيادة مواكبتنا للمتغيرات المتسارعة في مجال صناعة الخدمات المالية وتحقيق المزيد من جودة الخدمات وسرعتها وكفاءتها، ومن المتوقع عرض التطبيق الأولي لنظامنا المصرفي الجديد في فروعنا خلال الربع الأول من عام 2014م.

المجموعة المالية:

دُمجت كافة الوظائف المالية الموجودة في مختلف أقسام البنك تحت مظلة واحدة هي المجموعة المالية مما زاد من مساهمتها في ترشيد المصرفيات من خلال تطوير وتحليل البيانات المالية التي تساعد إدارة البنك على اتخاذ القرارات الصحيحة في التوقيت المناسب بعد أن أصبحت هي المصدر الوحيد للمعلومات المالية.

أيضاً قمنا خلال عام 2013م بتطوير نظام أوراكل المحاسبي مما أتاح لنا الاستفادة على نحو أكبر من الموارد البشرية وتحسين النظم والإجراءات المحاسبية مع دعمها بأنظمة المعلومات اللازمة لها.

مجموعة المخاطر:

لقد حرصنا على التأكد من أن ما نتعرض له من مخاطر في إطار قيامنا بأنشطتنا الواسعة النطاق هي مخاطر محددة ومتوازنة ومتناسبة مع طبيعة تلك الأنشطة، كما اعتمدنا في تحقيق تطلعاتنا وتطلعات عملائنا على توفير منتجات وخدمات متوازنة المخاطر.

وفي إطار تحجيم مختلف أنواع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك سواء الائتمانية منها أو التشغيلية والسوقية، أطلقنا خلال عام 2013م أكثر من مبادرة هامة كان منها تطوير سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة، وتأسيس لجنة معالجة التعثر، وإكمال بناء الإطار العام لمكافحة الاحتيال وذلك بعد أن قمنا بتأسيس وحدة خاصة بذلك للمرة الأولى في تاريخ البنك.

وبالإضافة لدورها الأساسي في خفض تكلفة الائتمان وبالتالي المساهمة في زيادة صافي دخل البنك، كان للمبادرات التعزيزية الرامية للحد من المخاطر والتي قمنا باتخاذها نتائج جيدة على أكثر من صعيد حيث أسهمت إلى حد كبير في تقديم مستوى أعلى من الضمانات لجميع أصحاب العلاقة، وتطوير إمكاناتنا الخاصة برصد المخاطر، وتعزيز خزينة البيانات ذات الصلة برصد المخاطر.

دائرة الاستراتيجية والتحول:

في أغسطس 2013م أنشئت إدارة مركزية جديدة تحت مسمى "دائرة الاستراتيجية والتحول" بعد دمج المهام الاستراتيجية المختلفة في كلٍ من المجموعة المصرفية للأفراد والمجموعة المصرفية للشركات والمجموعة المالية. وتمثل الهدف من إنشاء هذه الدائرة في دمج جميع المهام المتعلقة بالاستراتيجية في دائرة واحدة لضمان وضع إطار استراتيجي أكثر فعالية قائم على تحديد الأولويات، مع الحفاظ في الوقت ذاته على القدرات والإمكانات الخاصة بكل وحدة من وحدات البنك. وتتولى دائرة الاستراتيجية والتحول مهاماً عديدة أهمها تقديم رؤى مستقبلية للسوق، وصياغة الاستراتيجيات التنافسية، ووضع نماذج للسيناريوهات المالية، وتنسيق مشروعات التحول الكبرى، بالإضافة إلى مسؤولية وضع الاستراتيجيات الدولية. وقد أشرفت دائرة الاستراتيجية والتحول خلال عام 2013م على مشروعات متعددة منها مرحلة تصميم وتنفيذ نموذج المبيعات والخدمة الجديد لشبكة الفروع، والنموذج الجديد لمصرفية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تنسيق جميع المبادرات الاستراتيجية ومنتديات التواصل في جميع وحدات البنك.

دائرة خدمات العملاء:

وحتى نتمكن من الوفاء بأحد أهدافنا الاستراتيجية بأن نكون البنك الأفضل في خدمة العملاء فقد أقدمنا على اتخاذ المزيد من الإجراءات التي من شأنها تحقيق ذلك الهدف في أسرع وقت وبأعلى قدر من الكفاءة حيث قمنا بدعم خدمات العملاء بعد استكمال ودمج ونقل كافة المهام والوظائف التي كانت معنية بذلك في العديد من مجموعات الأعمال لتدار بطريقة مركزية عبر دائرة خدمات العملاء.

كما شهد عام 2013م نقلة نوعية في مجال إثراء تجربة عملائنا وزيادة التواصل معهم والانصات إلى ملاحظاتهم حيث قمنا بإطلاق نظام (Siebel) لخدمة العملاء وهو الأحدث من نوعه دولياً، هذا فضلاً عن إعادة هيكلة فريق عمل الدائرة.

من جانب آخر فإن مما نعتز به في مجال خدمة العملاء هو التزامنا التام بالمبادئ التي أطلقتها مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) مؤخراً لحماية العملاء وكذلك بقيامنا بتنفيذ أكثر من 150 ألف مكاملة خلال عام 2013م للوقوف على آراء عملائنا في الخدمات المقدمة إليهم وتحليل النتائج ومعالجة مكامن الخلل إن وُجدت وذلك من خلال إدارة مركزية موحدة الأمر الذي منع الازدواجية.

دائرة التسويق والاتصالات:

مواصلةً لجهود البنك وحرصه على التواصل الفعّال والإعلان المستمر عن أهدافه وتوجهاته الاستراتيجية بُغية الوصول إلى عمليات أكثر اتساقاً وتماسكاً، شهد عام 2013م دمجاً بين وحدتين متخصصتين هما التسويق والاتصالات ليصبحا دائرة واحدة تحت مظلة مجموعة الاستراتيجية وتطوير الأعمال. ويهدف هذا الدمج إلى بناء اسم قوي للبنك من خلال تنسيق الاتصالات بين قنوات البنك المختلفة من أجل إيصال رسائل واضحة ومتسقة ومُقنعة عن منتجاته وخدماته. ولقد كان عام 2013م عاماً مثمراً في دائرة التسويق والاتصالات، خاصةً مع نجاحها في تنفيذ حملة عملاقة عن منتجات مالية متعددة أهمها التمويل العقاري والتمويل الشخصي والبطاقات الائتمانية. إضافةً إلى النجاح الذي حققه كلٌّ من التمويل التأجيري والبطاقات الائتمانية على مدار العام من خلال الترويج لعروض ذكية وموسمية مثل خيارات التقسيط والحملات التسويقية القائمة على شراكات بين البنك ووكلاء السيارات.

المسؤولية الاجتماعية:

وفيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية فإن البنك يعتبر أحد المؤسسات الوطنية الرائدة في هذا المجال حيث يتضمن هيكله التنظيمي إدارة متخصصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات تعمل وفق استراتيجية واضحة تستهدف تقديم قيمة مضافة للمجتمع عبر مجالات رئيسية تشمل المساهمة في الحد من البطالة بالمساعدة على توفير فرص العمل، وتبني عدد من البرامج التي تدعم الجهات غير الربحية. حيث تم توظيف أكثر من 6,500 شاب وفتاة لدى شركات القطاع الخاص وتدريب 2,400 سيدة من الأسر المنتجة وكذلك تدريب 1,800 شاب وفتاة على ريادة الأعمال ودعم 456 من الجمعيات الخيرية وتدريب 27,000 طالب وطالبة عن طريق برنامج إنجاز السعودية.

كما يقوم البنك بتطوير أهدافه الخاصة بخدمة المجتمع مع التركيز على زيادة الوعي العام بمفهوم وممارسات العمل التطوعي في المملكة، وأسهمت النتائج المتميزة للبنك في مجال المسؤولية الاجتماعية في حصوله على جوائز عديدة خلال عام 2013م كان منها الجائزة السعودية للمسؤولية الاجتماعية للشركات والمقدمة من الغرفة التجارية الصناعية في جدة كما تم الإشادة بدور البنك لجهوده المتعلقة بخدمة المجتمع عامة وبدعم الأسر المنتجة على وجه الخصوص من قبل صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل خلال مناسبة ملتقى الأسر المنتجة الثاني في جدة.

واستمراراً لريادتنا في انتهاج مفاهيم متقدمة في الأعمال، أطلق البنك عدة مبادرات في مجال الاستدامة من خلال مشاركته في عدة مناسبات محلية وعالمية كان من أبرزها ساعة الأرض وذلك بإطفاء الأنوار في مبانيه الرئيسية لمدة ساعة واحدة، كما تم اعتماد معايير الاستدامة والحفاظ على البيئة لدى إدارة المشتريات عند تقييم عروض الموردين، في حين قدّم البنك عروضاً تعريفية عن الاستدامة لعملاء البنك من الشركات الصغيرة والمتوسطة لنشر الوعي في هذا المجال.

وقد خصص البنك مبلغ 52.7 مليون ريال في العام 2013م لتنفيذ جميع برامجها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وتبرعات تم تقديمها لجمعيات خيرية ومؤسسات تعليمية وثقافية وبرامج اجتماعية أخرى.

أعضاء مجلس الإدارة:

اسم العضو	تصنيف العضوية	العضوية في مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري واللجان التابعة	العضوية في شركات أخرى (المدرجة وغير المدرجة)
منصور بن صالح الميمان	غير تنفيذي	رئيس مجلس الإدارة رئيس اللجنة التنفيذية ولجنة الائتمان ولجنة المخاطر.	<u>مدرجة:</u> • عضو مجلس الإدارة في شركة التعدين العربية السعودية (معادن). <u>غير مدرجة:</u> • رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار). • عضو مجلس الإدارة في شركة الأسواق المالية (تداول). • عضو مجلس الإدارة في الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل للاستثمار). • رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي المالية (الأهلي كابيتال).
مطلق بن عبدالله المطلق	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت. عضو اللجنة التنفيذية ولجنة الائتمان.	<u>مدرجة:</u> لا يوجد. <u>غير مدرجة:</u> • رئيس مجلس الإدارة لمجموعة المطلق. • رئيس مجلس الإدارة لمؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر.
عبدالرحمن بن محمد المفضي (ممثل صندوق الاستثمارات العامة)	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة المخاطر.	<u>مدرجة:</u> • رئيس مجلس إدارة الشركة العقارية. • عضو مجلس الإدارة في الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري). <u>غير مدرجة:</u> • الأمين العام المكلف لصندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية. • رئيس مجلس إدارة شركة دار التمليك. • عضو مجلس الإدارة في شركة الأسواق المالية (تداول).
م. عبدالعزيز بن عبدالله الزيد (ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة عضو اللجنة التنفيذية ولجنة الائتمان.	<u>مدرجة:</u> • لا يوجد. <u>غير مدرجة:</u> • عضو مجلس إدارة شركة الأهلي المالية (الأهلي كابيتال). • عضو مجلس المديرين لشركة دعم للاستثمار العقاري .
إبراهيم بن محمد الرميح	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة عضو اللجنة التنفيذية ولجنة الائتمان ولجنة الترشيحات والمكافآت.	<u>مدرجة:</u> • لا يوجد. <u>غير مدرجة:</u> • الرئيس التنفيذي للشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل للاستثمار). • عضو مجلس إدارة شركة أعمال المياه والطاقة الدولية.
د. خالد بن عبدالعزيز العرفج	مستقل	عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة تقنية المعلومات وعضو لجنة المراجعة ولجنة المخاطر.	<u>مدرجة:</u> • لا يوجد. <u>غير مدرجة:</u> • مدير إدارة تقنية المعلومات والاتصالات في شركة الاستثمارات الرائدة.
يوسف بن عبدالستار الميمني	مستقل	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة المخاطر.	<u>مدرجة:</u> • عضو مجلس إدارة شركة التموين السعودية. <u>غير مدرجة:</u> • رئيس مجلس إدارة مجموعة الميمني القابضة.

<ul style="list-style-type: none"> • رئيس مجلس إدارة مصانع الميمني للطوب الأحمر والمنتجات الفخارية. • رئيس مجلس إدارة شركة المدينة المنورة للمياه (طبية). • رئيس مجلس إدارة شركة دوم للتجارة والمقاولات (دوم). • رئيس مجلس إدارة مصنع عازل للصوف الصخري العازل (عازل). • رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة وشركة المدينة لصناعة الإسفنج. • رئيس مجلس إدارة شركة يامكو. • عضو مجلس إدارة شركة نبع للتنمية والاستثمار. • رئيس مجلس إدارة شركة يوسف الميمني وإخوانه. • رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للأعمال. • عضو مجلس إدارة مجموعة الجبس العالمية. • عضو مجلس حماية المنافسة. • رئيس مجلس الأعمال السعودي الإيطالي. • رئيس مجلس إدارة المجموعة الدولية للأعمال المتقدمة. 			
<p><u>مدرجة:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • عضو لجنة المراجعة بالمجموعة السعودية للأبحاث والتسويق. • عضو لجنة المراجعة بالشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري). <p><u>غير مدرجة:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • وكيل جامعة الأمير سلطان للشئون الإدارية والمالية. • عضو مجلس أمناء جامعة الأمير سلطان . • عضو لجنة المراجعة بالمؤسسة العامة للتقاعد . • رئيس لجنة الاختبارات – الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. • عضو اللجنة الاستثنائية الزكوية الضريبية بوزارة المالية. • عضو المجلس العلمي بالمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني . • عضو اللجنة الاستشارية للمجلة العربية للمحاسبة (مجلة علمية محكمة). • عضو اللجنة الاستشارية لمجلة البحوث المحاسبية (مجلة علمية محكمة). • رئيس لجنة التعليم المستمر والتدريب في الهيئة الخليجية للمحاسبة والمراجعة . 	<p>عضو مجلس الإدارة</p> <p>رئيس لجنة المراجعة.</p>	<p>مستقل</p>	<p>د. سعد بن صالح الرويتع</p>
<p><u>مدرجة:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • لا يوجد. <p><u>غير مدرجة:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية في بنك تركي فايننس كتليم بنكاسي- تركيا. • عضو المجلس الاستشاري الإقليمي لشركة "ماستركارد" لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. • عضو مجلس إدارة برنامج إنجاز - السعودية. 	<p>عضو مجلس الإدارة</p> <p>الرئيس التنفيذي.</p> <p>عضو اللجنة التنفيذية ولجنة الائتمان</p> <p>ولجنة المخاطر ولجنة تقنية المعلومات.</p>	<p>تنفيذي</p>	<p>سعيد بن محمد الغامدي</p>

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء تعيينهم الجمعية العامة كل ثلاث سنوات، ويجتمع أربع مرات في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسه أو بطلب اثنين من الأعضاء. ويكتمل نصاب المجلس إذا حضره خمسة أعضاء بأنفسهم بما فهم الرئيس.

وتثبت قرارات المجلس ومداويلاته في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء المجلس، وتقع مسؤولية تدوين ومتابعة مجريات اجتماع مجلس الإدارة على أمين سر مجلس الإدارة واللجان التابعة.

أعضاء مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات	الحضور	الاعتذار	معدل الحضور	يناير	مارس	19	31	14	25	6	28	12	31
					ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس
منصور صالح الميمان رئيس مجلس الإدارة	9	9	0	%100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
مطلق عبدالله المطلق	9	6	3	%67	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	لا	نعم	لا	نعم	نعم
عبدالرحمن محمد المفضي	9	6	3	%67	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	لا	نعم	لا	نعم	نعم
م. عبدالعزيز عبدالله الزيد	9	9	0	%100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
د. سعد صالح الرويتع	9	8	1	%89	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
يوسف عبدالستار الميمني	9	9	0	%100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
د. خالد عبدالعزيز العرفج	9	8	1	%89	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
إبراهيم محمد الرميح	9	8	1	%89	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سعيد محمد الغامدي*	8	8	0	%100	-	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
عبدالكريم أسعد أبو النصر**	1	1	0	%100	نعم	-	-	-	-	-	-	-	-	-

* للفترة من 2013/03/01 م وحتى 2013/12/31 م .

** للفترة من 2013/01/01 م وحتى 2013/02/28 م .

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

- يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن وضع الاستراتيجية الكاملة للبنك وتوجيه فلسفة ومهمة البنك الأهلي التجاري سواءً كمجموعة أو كبنك. ولذلك فإن البنك يكون مسؤولاً عن وضع أهداف الأداء واتخاذ القرارات التي تؤثر في النفقات الرأسمالية الكبيرة، وعمليات الاستحواذ والشراء، والبيع والتصفية، والإشراف على تنفيذ القرارات.
- كما يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن مراقبة الأهداف المالية للمجموعة والبنك والتحقق من أن الأداء يسير وفق الخطط الاستراتيجية والتجارية المتفق عليها سابقاً.
- تشمل مهام مجلس الإدارة أيضاً الموازنة والإشراف على الهيكل التنظيمي لوحدة العمل المختلفة والدرجات الوظيفية ونظام الأجور للمجموعة والبنك والإشراف على خطط الإحلال.

اللجان التابعة لمجلس الإدارة:

لجنة المراجعة:

تتألف لجنة المراجعة من خمسة أعضاء، يكون جميعهم مستقلين وغير تنفيذيين، وتجتمع دورياً أربع مرات في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكتمل نصاب الاجتماع بحضور نصف عدد الأعضاء على الأقل بأنفسهم من بينهم رئيس اللجنة، ويعد حضور أعضاء اللجنة اجتماعاتها ضرورياً لاستمرار عضوية اللجنة.

ويعتبر عضو اللجنة مستقبلاً إذا تخلف دون عذر مقبول عن حضور اجتماعات اللجنة لأكثر من ثلاث جلسات.

وتثبت قرارات اللجنة ومداواتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين ومتابعة مجريات اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

أعضاء لجنة المراجعة	عدد الاجتماعات	الحضور	الاعتذار	معدل الحضور	26 يناير	12 مارس	23 إبريل	22 يوليو	8 أكتوبر	26 ديسمبر
د. سعد صالح الرويع - رئيس اللجنة	6	6	0	100%	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
د. خالد عبدالعزيز العرفج	6	6	0	100%	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
د. صالح حمد الشنيفي*	6	5	1	83%	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
د. عبدالعزيز عبدالرحمن النصر الله**	5	1	4	20%	لا	نعم	لا	لا	لا	-
خالد الصليح*	6	6	0	100%	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

* من غير أعضاء مجلس الإدارة.

** استقال من عضوية لجنة المراجعة بتاريخ 2013/11/17م نظراً لظروفه الشخصية.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

تكون اللجنة مسؤولة أمام مجلس الإدارة ومساعدته في القيام بمسؤولياته كما يلي:

- ضمان وضع نظام فعال للرقابة الداخلية والالتزام.
- تحقيق الالتزام فيما يتعلق بتقديم التقارير المالية الخارجية، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها.
- وتشمل الأهداف الرئيسية للجنة المراجعة القيام بمسؤوليات الإشراف والمراقبة للمهام التالية (لكلٍ من المجموعة والبنك):
- صحة التقارير المالية.
- التأكد من امتلاك المراجعين الداخليين والخارجيين للمؤهلات المطلوبة والاستقلالية والإشراف على أدائهم.
- التزام الشركة بجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير الأخلاقية.
- أداء المراجعة الداخلية والالتزام ومكافحة غسل الأموال ومكافحة الجرائم المالية بما يتوافق مع المعايير التي تنص عليها قوانين مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).

لجنة الائتمان:

تتألف لجنة الائتمان من خمسة أعضاء، يكون من ضمنهم الرئيس التنفيذي، وتجتمع بشكل شهري أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكتمل نصاب الاجتماع بحضور أغلبية تزيد عن نصف عدد الأعضاء على الأقل من بينهم رئيس اللجنة. وتثبت قرارات اللجنة ومداواتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين ومتابعة مجريات اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

أعضاء لجنة الائتمان	عدد الاجتماعات	الحضور	الاعتذار	معدل الحضور	يناير	فبراير	إبريل	مايو	يونيو	يوليو	سبتمبر	أكتوبر	ديسمبر
منصور صالح الميمان - رئيس اللجنة	9	9	0	100%	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
مطلق عبدالله المطلق	9	6	3	67%	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	لا	نعم
م. عبدالعزيز عبدالله الزيد	9	8	1	89%	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
إبراهيم محمد الرميح	9	8	1	89%	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
سعيد محمد الغامدي*	7	7	0	100%	-	-	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
عبدالكريم أسعد أبو النصر**	2	1	1	50%	نعم	لا	-	-	-	-	-	-	-

* للفترة من 2013/03/01م وحتى 2013/12/31م .

** للفترة من 2013/01/01م وحتى 2013/02/28م .

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

- نظراً لأن القرارات الائتمانية تحتاج في الغالب إلى سرعة في الإنجاز من أجل تلبية احتياجات العملاء والمحافظة على التنافسية في السوق، وفي الوقت ذاته العمل بطريقة آمنة وسليمة، يقوم مجلس الإدارة بتكليف لجنة الائتمان باتخاذ القرارات الائتمانية، نظراً لأنها تجتمع عدد مرات أكثر ويمكن إنجاز الأعمال من خلالها بصورة أسرع من مجلس الإدارة بالكامل.

- مساعدة مجلس الإدارة في تحقيق مهامه الإشرافية والرقابية فيما يتعلق بمنح الائتمانات وعمل التسويات وإلغاء قرارات المديونيات والاستثناءات التي تمثل مخاطر ائتمانية غير معتادة.

اللجنة التنفيذية:

تتألف اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء، يكون من ضمنهم الرئيس التنفيذي، وتجتمع دورياً مرة بالشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكتمل نصاب اللجنة إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل بأنفسهم أو بطريق الوكالة ولا يقل عدد الحاضرين بأنفسهم عن ثلاثة أعضاء أحدهم رئيس اللجنة.

وتثبت قرارات اللجنة ومداواتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين ومتابعة مجريات اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

أعضاء اللجنة التنفيذية	عدد الاجتماعات	الحضور	الاعتذار	معدل الحضور	يناير	فبراير	10	19	8	14	18	14	23	18	28	15
منصور صالح الميمان رئيس اللجنة	11	11	0	100%	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
مطلق عبدالله المطلق	11	7	4	64%	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم
م. عبدالعزيز عبدالله الزيد	11	10	1	91%	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
إبراهيم محمد الرميح	11	9	2	82%	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
سعيد محمد الغامدي*	9	9	0	100%	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عبدالكريم أسعد أبو النصر**	2	1	1	50%	نعم	لا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

* للفترة من 2013/03/01م وحتى 2013/12/31م .

** للفترة من 2013/01/01م وحتى 2013/02/28م .

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

الهدف من وجود اللجنة التنفيذية هو مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على إدارة المجموعة والبنك. وتكون اللجنة التنفيذية مسؤولة عن مراجعة ومراقبة جميع قرارات الأعمال والاستثمارات والعمليات المالية وغير المالية وتعميدها للمجموعة والبنك وذلك ضمن حدود صلاحيات اللجنة التي حددها مجلس الإدارة.

لجنة الترشيحات والمكافآت:

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من أربعة أعضاء غير تنفيذيين، على أن يكون من ضمن الأعضاء المعينين عضوان مستقلان*، وتجتمع دورياً أربع مرات في العام أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكتمل نصاب الاجتماع بحضور أغلبية تزيد عن نصف عدد الأعضاء على الأقل من بينهم رئيس اللجنة.

وتثبت قرارات اللجنة ومداواتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين ومتابعة مجريات اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت	عدد الاجتماعات	الحضور	الاعتذار	معدل الحضور	12 فبراير	25 سبتمبر	25 ديسمبر
مطلق عبدالله المطلق - رئيس اللجنة	3	3	0	100%	نعم	نعم	نعم
يوسف عبدالستار الميمني	3	3	0	100%	نعم	نعم	نعم
إبراهيم محمد الرميح	3	3	0	100%	نعم	نعم	نعم
عبدالرحمن محمد المقضي	3	0	3	0%	لا	لا	لا

* إن مجلس الإدارة في طور إعادة تشكيل اللجنة بما يتوافق مع المبادئ الرئيسة للحكومة في البنوك العاملة بالمملكة والصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

يتلخص دور لجنة الترشيحات والمكافآت في المهام التالية:

- وضع سياسة المكافآت وهيكل الأجور نيابةً عن مجلس الإدارة، ويتضمن ذلك مقياس الأداء ومقارنة المكافآت بحجم المخاطر وهيكل الأجور ومتطلبات الإفصاح فيما يتعلق بموظفي المجموعة والبنك والشركات التابعة وفق التوجيهات واللوائح القانونية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.
- التأكد نيابةً عن مجلس الإدارة من قيام الإدارة بوضع الأنظمة والإجراءات ووضع آلية رقابية فعالة لضمان الالتزام بالتوجيهات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.
- التوصية بالتعيينات في مجلس الإدارة بناءً على الترشيحات التي يقدمها رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الآخرين أو أي طرف خارجي.
- تحديد الفجوات في المهارات بمجلس الإدارة ومراقبة برامج تطوير وتعزيز المهارات.
- تطوير سياسة الأجور والمزايا والمكافآت والرواتب لموظفي المجموعة، ويشمل ذلك الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة العليا، ومراجعتها سنوياً.
- تحديد متطلبات المهارات بفريق الإدارة العليا كأساس لاختيارهم.
- السعي للحصول على عدم الممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يتعلق بتعيين أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا.

لجنة المخاطر:

تتألف لجنة المخاطر من ستة أعضاء، يكون من ضمنهم الرئيس التنفيذي ومسؤول المخاطر الأول للمجموعة، وتجتمع دورياً أربع مرات في العام أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكتمل نصاب الاجتماع بحضور أغلبية تزيد عن نصف عدد الأعضاء على الأقل من بينهم رئيس اللجنة.

وتثبت قرارات اللجنة ومداولاتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين ومتابعة مجريات اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

أعضاء لجنة المخاطر	عدد الاجتماعات	الحضور	الاعتذار	معدل الحضور	18 مارس	7 مايو	8 سبتمبر	25 ديسمبر
منصور صالح الميمان رئيس اللجنة	4	4	0	100%	نعم	نعم	نعم	نعم
د. خالد عبدالعزيز العرفج	4	4	0	100%	نعم	نعم	نعم	نعم
يوسف عبدالستار الميمني	4	1	3	25%	لا	لا	نعم	لا
سعيد محمد الغامدي	4	4	0	100%	نعم	نعم	نعم	نعم
عبدالرحمن محمد المفضي	4	1	3	25%	لا	لا	لا	نعم
براين بلتشر	4	4	0	100%	نعم	نعم	نعم	نعم

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

الهدف من إنشاء لجنة المخاطر هو مراقبة إدارة المخاطر بالمجموعة والبنك لضمان إدراك الإدارة للمخاطر الكبيرة التي قد تتعرض لها المجموعة، والتأكد من وجود السياسات والعمليات القادرة على إدارة هذه المخاطر، وذلك ضمن حدود الصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة. وتقوم اللجنة بمراجعة الإجراءات التي تم اتخاذها لضمان امتلاك هيكل متسق وسليم لإدارة للمخاطر.

لجنة تقنية المعلومات:

تتألف لجنة تقنية المعلومات من ستة أعضاء يكون من ضمنهم الرئيس التنفيذي، وتجتمع دورياً أربع مرات في العام أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكتمل نصاب الاجتماع بحضور أغلبية تزيد عن نصف عدد الأعضاء على الأقل من بينهم رئيس اللجنة.

وتثبت قرارات اللجنة ومداواتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين ومتابعة مجريات اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

أعضاء لجنة تقنية المعلومات	عدد الاجتماعات	الحضور	الاعتذار	معدل الحضور	يناير	فبراير	إبريل	مايو	يوليو	سبتمبر	أكتوبر	ديسمبر
د. خالد عبدالعزيز العرفج رئيس اللجنة	8	8	0	%100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سعيد محمد الغامدي	8	8	0	%100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
فيصل عمر السقاف	8	7	1	%88	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
بيتر يارينغتون	8	8	0	%100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
عبدالكريم أسعد أبو النصر*	2	1	1	%50	نعم	لا	-	-	-	-	-	-
صالح محمد صالح**	3	3	0	%100	-	-	-	-	-	نعم	نعم	نعم
ديفيد جونز***	2	1	1	%50	نعم	لا	-	-	-	-	-	-

* للفترة من 2013/01/01م وحتى 2013/02/28م.

** للفترة من 2013/08/28م وحتى 2013/12/31م.

*** للفترة من 2013/01/01م وحتى 2013/02/28م.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

إن الهدف من إنشاء لجنة تقنية المعلومات هو مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على استراتيجية تقنية المعلومات وخطط الاستثمار بالمجموعة والبنك. وتكون اللجنة مسؤولة عن مراجعة استراتيجية تقنية المعلومات بالبنك الأهلي التجاري لضمان دعم وتقدم خطط واستراتيجيات العمل الشاملة للبنك. وتقوم اللجنة أيضاً بمهام المراجعة ورفع التوصيات للمشاريع والاستثمارات المتعلقة بتقنية المعلومات والتي تتطلب موافقة من مجلس الإدارة.

التغييرات في حصص الملكية الرئيسية:

لا يوجد تغيير في حصص المساهمين الذين تمثل ملكيتهم 5% أو أكثر من رأس مال البنك وهم:

اسم المساهم	عدد الأسهم	النسبة المملكية
صندوق الاستثمارات العامة	1,039,420,000	%69.29
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	150,000,000	%10.00

ملكية أعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم من أسهم البنك وتغييرها خلال العام 2013م:

اسم العضو (جميعهم سعوديين)	عدد الأسهم بداية العام	عدد الأسهم نهاية العام	صافي التغيير في عدد الأسهم خلال العام	ملكية الأقرباء من الدرجة الأولى وتغييرها
منصور صالح الميمان	1,000	1,000	0 %	لا يوجد

مطلق عبدالله المطلق	1,000	1,000	0 %	لا يوجد
عبدالرحمن محمد المفضي	1,000	1,000	0 %	لا يوجد
م. عبدالعزيز عبدالله الزيد	1,000	1,000	0 %	لا يوجد
د. سعد صالح الرويتع	1,000	1,000	0 %	لا يوجد
يوسف عبدالستار الميمني	1,000	1,000	0 %	لا يوجد
د. خالد عبدالعزيز العرفج	1,000	1,000	0 %	لا يوجد
إبراهيم محمد الرميح	1,000	1,000	0 %	لا يوجد
سعيد محمد الغامدي*	0	1,000	100 %	لا يوجد
عبدالكريم أسعد أبو النصر**	1,000	0	100 %	لا يوجد

* عضو مجلس الإدارة الأستاذ / سعيد محمد الغامدي - الرئيس التنفيذي - انضم لمجلس الإدارة بتاريخ 2013/03/01م.

** عضو مجلس الإدارة الأستاذ / عبدالكريم أسعد أبو النصر - الرئيس التنفيذي السابق - استقال من مجلس الإدارة بتاريخ 2013/02/28م.

ملكية كبار التنفيذيين وعائلاتهم من أسهم البنك وتغييرها خلال العام 2013م:

الاسم	عدد الأسهم بداية العام	عدد الأسهم نهاية العام	صافي التغيير في عدد الأسهم خلال العام	ملكية الأقرباء من الدرجة الأولى وتغييرها
سعيد محمد الغامدي*				
عبدالكريم أسعد أبو النصر**				
كما هو موضح في الجدول السابق				

شكر وتقدير:

ختاماً، يسر مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري أن ينتهز هذه المناسبة ليتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود، وإلى سمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الشخصي لخادم الحرمين الشريفين، وإلى جميع وزراء حكومة المملكة العربية السعودية.

كما يتوجه مجلس الإدارة بشكره العميق إلى مقام كل من وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي، وهيئة السوق المالية الذين لم يألوا جهداً لبذل كل ما من شأنه تطوير صناعة الخدمات المالية في المملكة، الأمر الذي كان له أكبر الأثر نحو استمرار تقدم وازدهار القطاع المصرفي الوطني، إضافة لدورهم الملموس في مواصلة تحقيق النمو الاقتصادي الجيد الذي تشهده المملكة.

كما يتقدم المجلس بامتنانه إلى جميع مساهمي البنك الأهلي التجاري ومراسليه على ثقتهم العزيزة ودعمهم لاستراتيجيات الأعمال الخاصة بالبنك، كما أن شكر المجلس موصول إلى عملاء البنك الكرام الذين ننظر إليهم باعتبارهم أحد أقوى أصول البنك وحجر الزاوية في نجاحه المستمر، وفي الختام لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كافة موظفي البنك على إخلاصهم وكفاءتهم التي كانت عنصراً حيوياً لتحقيق النتائج المتميزة التي حققها البنك خلال عام 2013م.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مجلس الإدارة